الأمانة والكفاءة ودورهما في مكافحة الفساد المالي

إعــداد:

د/ محمد بوركاب

المقدمة:

الحمد الله الذي أناط الفلاح بإسناد الأمور لأهلها، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن الإصلاح ومكافحة الفساد وتقويم الاعوجاج هو مهمة الرسل والعظماء من أتباعهم، لقوله تعالى: { إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب }[هود 88]، وقوله تعالى على لسان شعيب عليه السلام : { ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها }[هود 85]، وقوله لنبيه – عليه الصلاة والسلام – : { فاستقم كما أمرت ومن تاب معك ولا تطغوا إنه بما تعملون بصير}[هود 112].

وأخطر فساد في الأرض فساد المال الذي هو عصب الحياة، والمال في الإسلام أعم من أن يحصر في العملات الورقية فالنقود مال، والمؤسسات بجميع أشكالها مال، والجاه مال، والسلطة مال، والحقوق المعنوية مال، وإضاعة ذلك كله وإفساده إما أن يكون عن جهل وإما أن يكون عن علم وقصد، وسبب الأول: ضعف الكفاءة أو انعدامها، وسبب الثاني: ضعف الأمانة أو غيابها، والحل والخلاص من هذا الخطر الذي يلتهم الأخضر واليابس يكمن في السعي الحثيث في إعادة بناء الفرد الكفء الأمين الذي يفعل الخير وينميه ويدعو إليه، ويجتنب الفساد وينهى عنه ويغيره، وهو ما رمت بيانه في هاته المداخلة، وفق النقاط الآتية:

أولا: شرح مصطلحات الموضوع.

ثانيا: أهمية الأمانة والكفاءة في الشريعة الإسلامية.

ثالثا: حكم الأمانة والكفاءة في الشريعة الإسلامية.

رابعا: أثر الأمانة والكفاءة في الإصلاح ومكافحة الفساد المالي.

خامسا: تأخر أصحاب الكفاءات عن تولي المناصب وأثره السلبي على الفردوالمجتمع والمؤسسات.

سادسا: سبل إيجاد الرجل الكفء الأمين.

سابعا: نتائج البحث.

أولا: شرح مصطلحات الموضوع:

أ– حقيقة المال:

المال في اللغة، ما ملكته من جميع الأشياء[1]. قال ابن الأثير: هو ما يملك من الذهب والفضة، ثم أطلق على كل ما يقتني ويملك من الأعيان[2].

وفي الاصطلاح، حصره متقدموا الحنفية في الأعيان التي تُدَّخر وينتفع بها، فعرفه ابن نجيم بقوله: "ما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة"[3] ، فخرج بذلك الحقوق المعنوية.

وأما جمهور العلماء – ومنهم المالكية – فقد وسعوا الدائرة ليشمل الأعيان والمنافع، قال القرافي: "حقيقة الملك أنه حكم شرعي مقدر في العين أو المنفعة يقتضي تمكن من يضاف إليه من انتفاعه بالمملوك والعوض عنه"[4]. وعرفه الحنابلة: "بأنه ما يباح نفعه مطلقا أو اقتناؤه بلا حاجة"[5]، فشمل ذلك الأعيان والمنافع والحقوق، فمثال الأول: النقود والعقارات والسلع وغيرها، ومثال الثاني: الإجارة، ومثال الثالث: الحقوق

---

[1] لسان العرب لابن منظور مادة "مول"، 550/3.

[2] النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، 373/3.

[3] البحر الرائق لابن نجيم، 277/5.

[4] الفروق للقرافي، 208/3،209. وانظر: بداية المجتهد، 240/2. الأشباه للسيوطي ص 258، المغني لابن قدامة، 439/5.

[5] منتهى الإرادات لابن النجار، 339/1.

المعنوية، كحقوق التأليف، وبراءة الاختراع، والاسم التجاري ونحو ذلك، فكل ذلك مال.

ب– حقيقة الفساد:

الفساد في اللغة من فَسَدَ الشيء يَفسُد بالضم فساداً فهو فاسد، وفَسُدَ بالضم أيضا فساداً فهو فسيد، والفساد: أخذ مال ظلما، والجدب، والمفسدة: ضد المصلحة[6].

والفساد المالي في الإصطلاح: أخذ مال الغير أو إتلافه على وجه غير مشروع[7]. فيدخل في ذلك أخذ مال الغير بالقمار، والخداع والغصب وجحد الحقوق والرشوة والربا وما لا تطيب به نفس صاحبه أو حرمته الشريعة وإن طابت به نفس مالكه كأثمان الخمور وبيوت الفساد ونحو ذلك[8]، ويدخل في الإتلاف: التخريب والتحريق والنهب[9]، والغش، والإهمال وعدم إصلاح ما فسد من أجهزة ومعدات في المصانع والمؤسسات الاقتصادية في القطاع العام لتعلن إفلاسها ثم تباع بأرخص الأثمان أو بأسعار رمزية، ونحو ذلك. وسواء تعلق ذلك بمال الغير أو مال المالك ذاته لأن الفساد محرم في الشريعة الإسلامية على وجه كان، ويشهد لذلك نصوص كثيرة من الكتاب والسنة، منها قوله تعالى: { يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما ومن يفعل ذلك عدوانا وظلما فسوف نصليه نارا وكان ذلك على الله يسيرا } [النساء]، ولخطورة أكل أموال الناس بالباطل عطف الله عليها القتل، لأن الأول يؤدي إلى الثاني.

جـ – حقيقة الكفاءة والأمانة:

الكفاءة في اللغة من مادة "كفأ" ومنها الكَفِيءُ والكُفءُ، وهو النظير والمساوي والمماثل، والمصدر "كَفَاءة" بالفتح وتقول: فلان لا كِفاء له – بالكسر– أي لا نظير له. وفي شعر حسان: "وروح القدس لا كِفاءَ له "، وجمع كفء: أكفاء وكِفَاء[10].

---

[6] انظر: مختار الصحاح للرازي مادة "فسد" والقاموس المحيط باب الدال فصل الفاء ص 391.

استخلصت هذا التعريف مما ذكره الرازي والقرطبي في تفسير قوله تعالى: { ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل } [البقرة 188]، وقوله تعالى: { وإذا تولى سعى في الأرض ليفسدوا فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد } [البقرة 204-205].[7]

[8] انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، 338/2.

[9] انظر: التفسير الكبير للرازي، 180/5.

[10] انظر: لسان العرب والمصباح المنير مادة " كفأ ".

وقد جاءت الكفاءة بمعنى المماثلة والمساواة في القرآن والسنة من ذلك قوله تعالى: { ولم يكن له كفؤا أحد } [الإخلاص 4]، أي: لا مثيل له، وفي السنة قوله – صلى الله عليه وسلم – : " المؤمنون تتكافؤ دماؤهم "[11]، أي تتساوى.

والكفاءة في اصطلاح الفقهاء غلب استعمالها في باب النكاح[12]، غير أنها تدخل في أكثر الأبواب الفقهية لاسيما باب الإمامة والقضاء وإدارة المؤسسات وبيت المال وصناديق الزكاة ونحو ذلك.

---

[11] رواه الحاكم في مستدركه، 153/2.

[12] من ذلك تعريف الحنفية " المماثلة بين الزوجين في خصوص أمور" [مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر 339/1] وعند المالكية " المماثلة في ثلاثة أمور: الحال والدين والحرفة " [الشرح الصغير للدردير 111/2].

وقد عرفها علماء التفسير وهم يتعرضون لتفسير قوله تعالى على لسان يوسف عليه السلام (قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم)[يوسف]، بأنها " العلم بتدبير ما يتولاه "[13]، والتدبير في الأمر النظر إلى ما تؤول إليه عاقبته[14]. ويدخل في الكفاءة:

1- المكانة: ومنها "المكين" الذي ورد في قوله تعالى: { إنّك اليوم لدينا مكين أمين}[يوسف 54] صفة مشبهة من مَكُنَ إذا صار ذا مكانة وهي المرتبة العظيمة وهي مشتقة من المكان[15].

2- الاختصاص: ومنه الرجل المتخصص في فن من الفنون، أو علم من العلوم، أو صناعة من الصناعات، أو إدارة من الإدارات، وهو اصطلاح كثر استعماله في الواقع المعاصر والدعوة إلى احترامه في تولي المناصب والمسؤوليات.

3- الخبرة: تطلق ويراد بها الكفاءة، وتطلق ويراد بها التجربة وسبق الممارسة للوظيفة التي يريد توليها.

وبناء على ما سبق، فإن الكفاءة هي: " العلم بتدبير ما يتولاه مع القدرة على التنفيذ". فيدخل في العلم التخصص الدقيق والخبرة، ويدخل في التدبير النظر في المآل وعواقب الأمور فيما يريد الدخول فيه من مشاريع، فلا يدخل إلا فيما غلب على ظنه أنه يحقق مصالح عامة للمجتمع. ويدخل في القدرة على التنفيذ قوة الشخصية لقوله تعالى: { إنك اليوم لدينا مكين أمين } [يوسف].

والمكانة تقتضي العلم والقدرة[16]، وقوله تعالى على لسان بنت شعيب عليه السلام: { يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين } [القصص]. فقوة الشخصية تجعله يُدير ولا يُدار.

د- حقيقة الأمانة:

والأمانة في اللغة من الأَمْن، وقد أَمِن من باب فهم وسلم، أمانا وأمانة فهو آمن. والأمن ضد الخوف. وقد أمِن فهو أمين. والأمانة والأَمَنة ضد الخيانة، والأمانة تطلق على الطاعة والعبادة والوديعة والثقة والأمان.

---

[13] انظر: الجامع لأحكام القرآن 213/9، التفسير الكبير 133/18، التحرير والتنوير لابن عاشور 8/7.

[14] مختار الصحاح مادة " دَبَر".

[15] انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور، 8/7.

[16] انظر: التفسير الكبير للرازي، 131/18.

والأمين: المأمون على شيء، الموثوق به في حفظه[17].

والأمانة في الاصطلاح عرفها الرازي بقوله: "الأمانة عبارة عما وجب لغيرك عليك حق فأديت ذلك الحق إليه"[18]. فهي إذن أداء الحقوق لأصحابها لقوله تعالى: { إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أصحابها } [النساء 58]، والحقيقة أن ما ذكره الإمام الرازي جانب من الأمانة، وهناك جوانب أخرى تتمثل في رعاية وتنمية ما يتولاه المرء ويوكل إليه من مسؤوليات، فهي إذن:

" رعاية المرء ما أكرمه الله به من نعم واسترعاه عليه من أعمال ومسؤوليات إلى أن يؤديها لأصحابها كاملة غير منقوصة" ويشهد لهذا قوله تعالى: { والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون } [المعارج 32].

فالجسد أمانة الواجب على المرء رعايته وتنميته حتى إذا داهم العدو بلده قدم جسده كاملا لبلده وشعبه للدفاع عنه ابتغاء وجه الله.

والمال أمانة – سواء كان عاما أو خاصا – الواجب على المرء الحفاظ عليه ورعايته وتنميته حتى إذا جاء من له حق فيه أداه إليه، ومثال ذلك، مال اليتيم، فالواجب على من وَلِي ماله أن يرعاه وينميه حتى إذا بلغ صاحبه راشدا أداه إليه لقول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : " ألا مَنْ وَلِيَ يتيما له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة"[19]، وقوله تعالى: { وابتلوا اليتامى حتى إذا آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها إسرافا وبدارا أن يكبروا } [النساء 6].

والمؤسسة أمانة، الواجب على من ولِيَ أمرها من مدير ومَنْ دونه رعايتها وتنمية مرافقها حتى إذا ما انتهت العهدة سلمها لغيره كاملة غير منقوصة، وهكذا سائر المسؤوليات مهما كانت صغيرة.

ثانيا: أهمية الأمانة والكفاءة في الشريعة الإسلامية:

إن الله خلق الإنسان وكرمه على كثير من المخلوقات لقوله تعالى: { ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا } [الإسراء 70]، وسخَّر له هذا

---

[17] انظر: القاموس المحيط باب النون فصل الهمزة، ومختار الصحاح مادة "أمن" والنهاية في غريب الحديث 71،70/1. التحرير والتنوير 7/7.

[18] رواه الترمذي في كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة مال اليتيم رقم 641.

[19] رواه الترمذي في كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة مال اليتيم رقم 641.

الكون وكلفه بعمارته لقوله تعالى: { وهو الذي أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها } [ ]، والعمارة تتطلب الإنسان الكفء الأمين. وقد جاءت الشريعة آمرة بذلك مُرَغبة فيه محذرة من الوقوع في نقيضه، ومِمّا يدل على أهمية ذلك:

1/ كثرة النصوص الواردة من الكتاب والسنة، ومنها:

أ- من الكتاب:

1- قوله تعالى على لسان يوسف عليه السلام: { قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم } [يوسف 55]، فالأموال وخزائن الأرض من مؤسسات ونحوها لا يديرها إلا الكفء الأمين.

2- قوله تعالى على لسان ابنة شعيب عليه السلام وهي تصف موسى عليه السلام: { قالت يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين } [القصص 26]، والأسرة أعظم مؤسسة وهي مصنع الرجال، فمن باب أولى أن يرعاها ويديرها الكفء الأمين.

3- قوله تعالى: { إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا } [الأحزاب 72].

4- امتدح الله المؤمنين لاتصافهم برعاية الأمانات فقال تعالى: { الذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون } [المعارج 32].

5- اختار الله جبريل عليه السلام لإنزال الوحي إلى الرسل لاتصافه بصفتين وهما الأمانة والقوة، فقال تعالى: { علمه شديد القوى} [النجم 5]، وقال: { وإنه لتنزيل رب العالمين نزل به الروح الأمين } [الشعراء 192،193].

ب- من السنة:

لقد اشترط رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيمن يتولى المسؤوليات الأمانة والكفاءة وربط ذلك بالإيمان في نصوص كثيرة منها:

1- عن أنس بن مالك قال: ما خطبنا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلا قال:" لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له"[20].

2- عن أبي هريرة قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: " المؤمن القويّ خير وأحبّ إلى الله من المؤمن الضعيف، احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز"[21]، والكفاءة والاختصاص قوة.

3- عن أبي ذر قال: قلت: يا رسول الله ! ألا تستعملني؟ قال: فضرب بيده على منكبي. ثم قال: يا أبا ذر، إنك ضعيف وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقِّها وأدّى الذي عليه"[22]. وفي رواية:" يا أبا ذر، إني أراك ضعيفا، وإني أحب لك ما أحب لنفسي، لا تأمرّنّ على اثنين، ولا توليّن مال يتيم"[23]، فالكفاءة والأمانة شرط في رعاية المال وإدارته، وضعف أبي ذر رضي الله عنه من قبل الكفاءة لا الأمانة.

4- عن شداد بن أوس قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – :" إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القِتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليحد أحدكم شفرته فليرح ذبيحته"[24].

والإحسان هو الإتقان، وهو متوقف على الاختصاص والخبرة. وفي رواية " إن الله يحب من أحدكم إذا عمل عملا أن يتقنه".

5- جاء رجل يسأل رسول الله: متى الساعة؟ فقال له: إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة. فقال: وكيف إضاعتها؟ قال: إذا وُسِّد الأمر لغير أهله فانتظر الساعة"[25].

فإسناد الأمور لغير الأكفاء يؤدي إلى خراب الدنيا، والساعة لا تقوم إلا على شرار الناس.

ثالثا: حكم الكفاءة والأمانة فيمن يتولى إدارة المؤسسات المالية وغيرها:

---

[20] رواه أحمد والترمذي.

[21] رواه مسلم في كتاب القدر، باب في الأمر بالتقوى والحرص على ما ينفع رقم 2664.

[22] رواه مسلم في كتاب الإمارة، باب كراهة الإمارة بغير ضرورة رقم 1825.

[23] رواه مسلم في كتاب الإمارة رقم 1826.

[24] رواه مسلم في كتاب الصيد، باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة رقم 1955.

[25] رواه البخاري.

الكفاءة والأمانة شيئان لازمان يجب توفرهما فيمن يتولى إدارة المؤسسات المالية وغيرها، وإغفال أحدهما خيانة في الشريعة الإسلامية، ودليل ذلك النصوص الكثيرة منها:

1- قوله تعالى: { إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل } [النساء 57]، والمال أمانة، والمؤسسة أمانة، وقد أمرنا الله تعالى أن نعطيها ونسلمها لمن هو أهل وكفء لها، والأمر يفيد الوجوب، ثم عطف على ذلك الحكم بالعدل، وفيه إشارة إلى أن الحكم بالعدل متوقف على الرجل الكفء الأمين.

2- قوله تعالى: { يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون } [الأنفال 27]، لقد نهانا الله عن خيانة الأمانة والنهي يقتضي التحريم، وإنما تكون الخيانة بإسناد الأمور إلى غير أصحابها على ما سيأتي في الأحاديث النبوية.

3- إن الله حرم الفساد وأرجع أسبابه إلى أمور، منها غياب الكفاءة والأمانة، ودليل ذلك قوله تعالى: { قالت إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون } [النمل 34]، وفي الآية إشارة إلى سبب الفساد، وهو قلب الموازين تقديم الجاهل الخائن وتأخير الكفء العالم النظيف وإذلاله، وكذلك يفعلون باستمرار إلا القليل. ومما يفعله المسؤولون أيضا، أنهم يطهرون المؤسسة من الكفاءات السابقة ولو كانت مستقيمة وينصبون مكانهم أصحابهم ولو كانوا خونة[26]. وقال تعالى: { ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام وإذا تولى سعى في الأرض ليهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد } [البقرة 204،205]، يشبعك كلاما بأنه صاحب كفاءة وخبرة وأمانة، فإذا تولى المنصب سعى في الأرض فسادا وأهلك الزرع ونسل كل شيء من الحيوان[27]، وهذا ما نلاحظه عند كثير من المسؤولين لاسيما الذين يترشحون للانتخابات.

5- قول المصطفى – عليه الصلاة والسلام – :" من استعملناه على عمل فرزقناه رزقا، فما أخذ بعد

---

[26] انظر: قصص الأنبياء للشيخ الشعراوي.

[27] انظر: زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي 1/221،222.

ذلك فهو غلول"[28]، لأنه اختلاس من مال الجماعة الذي ينفق في حقوق الضعفاء والفقراء ويرصد للمصالح الكبرى[29]. والاختلاس محرم لاسيما إذا كان من المال العام الذي يتهاون فيه الناس اليوم { وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم } [النور 15].

6- عن عبد الله بن مسعود أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: يؤت بالعبد يوم القيامة وإنْ قتل في سبيل الله. فيقال: أدِّ الأمانة، فيقول أي ربّ! كيف وقد ذهبت الدنيا، فيقال: انطلقوا به إلى الهاوية، وتمثل له أمانته كهيئتها يوم دفعت إليه فيراها فيعرفها، فيهوي في أثرها حتى يدركها فيحملها على منكبيه حتى إذا ظنّ أنّه خارج زلَّت عن منكبيه فهو يهوي في أثرها أبد الآبدين، ثم قال: الصلاة أمانة، والوضوء أمانة، والوزن أمانة، والكيل أمانة، وأشياء عدّها وأشد ذلك الودائع"[30]، فالقتل في سبيل الله يكفر كل شيء إلا خيانة الأمانة.

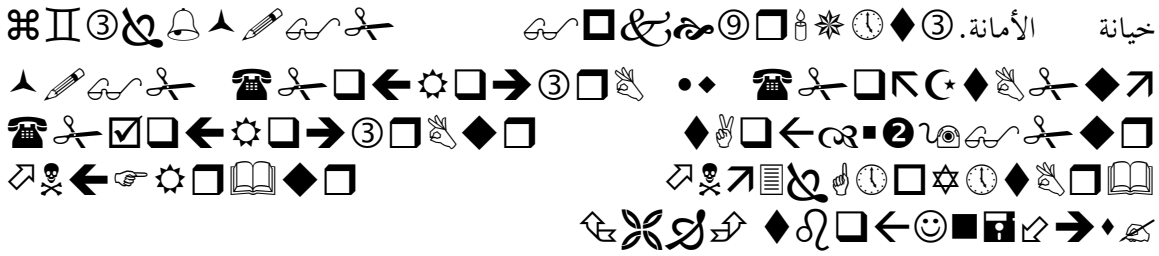

ويترتب عن ذلك:

أ/ حرمة إسناد المناصب إلى غير الكفء أو الضعيف في تخصصه إذا وجد من هو أَكْفَءُ منه.

ب/ حرمة استعمال الواسطة – بمقابل أو بدون مقابل– للوصول للمناصب والوظائف إذا لم يكن أهلا لذلك، أو وجد من هو أَكْفَءُ منه.

ج/ حرمة قلب الحقائق وتزوير الوثائق للوصول إلى المناصب.

---

[28] رواه أبوداوود.

[29] انظر: خلق المسلم للشيخ الغزالي ص 48.

[30] رواه أحمد.

د/ حرمة قبول الوظائف التي تأتي بالمحاباة على حساب الكفاءات.

و/ وجوب عزل من ظهرت خيانته أو عدم قدرته على تسيير المؤسسة بالطرق القانونية المعروفة.

• فمن لم يلتزم بما ذكر فقد خان الله ورسوله والأمة واستحق غضب الله وسخطه ولعنته في الدنيا والآخرة ودليل ذلك:

* قوله – صلى الله عليه وسلم – : " من استعمل رجلا على عصابة وفيهم من هو أرضى لله منه، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين"[31]، هذا إذا قدم الأقلَّ كفاءة، فكيف إذا وَلَّى عليهم غير متخصص في إدارة تلك المؤسسة؟

* وعن يزيد بن أبي سفيان قال: قال لي أبو بكر الصديق حين بعثني إلى الشام: يا يزيد، إن لك قرابة عسيت أن تؤثرهم بالإمارة، وذلك أكثر ما أخاف عليك بعد ما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – :" من وُلِّيَ من أمر المسلمين شيئا فأَمَّرَ عليهم أحدا محاباة فعليه لعنة الله لا يقبل الله منه صرفا ولا عِدلا حتى يدخله جهنم"[32]، والصرف: التوبة، والعِدل بالكسر المثل[33].

وقد علق الشيخ الغزالي – رحمه الله – على هذا الحديث بكلام نفيس، فقال:" والأمة التي لا أمانة فيها، هي الأمة التي تعبث فيها الشفاعات بالمصالح المقررة وتطيش بأقدار الرجال الأكفاء لتهملهم وتقدم مَنْ دونهم، وقد أرشدت السنة إلى أن هذا من مظاهر الفساد الذي يقع آخر الزمان[34]. " إذا وُسِّد الأمر لغير أهله فانتظر الساعة"[35].

---

[31] رواه الحاكم.

[32] رواه الحاكم.

[33] انظر: مختار الصحاح مادة " صرف " و" عدل".

[34] خلق المسلم للشيخ الغزالي ص 47.

[35] سبق تخريجه.

رابعا: أثر الكفاءة والأمانة في الإصلاح ومكافحة الفساد المالي:

الأمانة والكفاءة كلمتان جامعتان لكل ما يحتاج إليه ولي الأمر والمسؤول من الخصال، لأن الكفاءة تقتضي العلم والقدرة، إذ بالعلم يتمكن من معرفة الخير والقصد إليه، وبالقدرة يستطيع فعل ما يبدو له من الخير، والأمانة تستدعي الحكمة والعدالة، إذ بالحكمة يؤثر الأفعال الصالحة ويترك الشهوات الباطلة، وبالعدالة يوصل الحقوق إلى أصحابها[36].

والخلاصة أنّ بها يحصل العمران، وبدونهما يحصل الخراب والدمار، وآثار ذلك الملموسة في حياة الناس خير دليل.

أ- آثار إسناد الأمور لأهلها: يلزم عن ذلك الحياة الطيبة الكريم للفرد والمجتمع لقوله: { وبشر المحسنين } [الحج 37]، والمحسنون هم المتقون لأعمالهم، وأضرب لذلك أمثلة من حياة السلف وواقعنا المعاصر.

ففي عهد الخليفة عمر بن هبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين – رضي الله عنه – استغنى الناس بكفاءته وأمانته لما رواه أبو عبيد عن رجل من الأنصار قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد ابن عبد الرحمن وهو بالعراق أن أخرج للناس أعطياتهم. فكتب إليه عبد الحميد: إني قد أخرجت للناس أعطياتهم، وبقي في بيت المال مال. فكتب إليه: أن انظر كل من أدان في غير سفه ولا سرف، فاقض عنه. فكتب إليه: إني قضيت عنهم، وبقي في بيت مال المسلمين مال. فكتب إليه: أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تُزوجّه، فزوجه وأصدق عنه. فكتب إليه: إني قد زوجت كل من وجدت، وقد بقي في بيت مال المسلمين مال، فكتب إليه بعد مخرج هذا: أن انظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه، فأسلفه ما يقوى به على عمل أرضه، فإننا لا نريدهم لعام أو لعامين"[37]. بل إنه أجرى على من ضعف من أهل الذمة راتبا من بيت مال، فقال لعامله عدي بن أرطأة بالبصرة: " وانظر من قبلك من أهل الذمة [مَنْ] قد كبرت

---

[36] انظر: التفسير الكبير للرازي 131/18، التحرير والتنوير 8/7.

[37] الأموال: أبو عبيد، ص 265.

سنه، وضعفت قوته، وولّت عنه المكاسب، فأجْر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه"[38].

والأغرب من هذا، أن الناس على عهده لم يجدوا فقيرا يدفعون له زكاة أموالهم، لما رواه يحي بن سعيد أنه قال: " بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات إفريقيّة، فاقتضيتها وطلبت فقراء نعطيها لهم فلم نجد بها فقيرا، ولم نجد من يأخذها منا، قد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس، فاشتريت بها رقابا فأعتقتهم، وولاؤهم للمسلمين"[39].

ولا غرابة في ذلك، فهذه هي عظمة الإسلام في صنع الرجال، وقد جسدها ذلك الأعرابي الذي قدم من المدينة إلى الشام، فسأله سيدنا عمر عن حال أهل مدينته وهو لا يعرف أنه أمير المؤمنين؛ فقال: إني تركت المدينة والظالم بها مقهور، والمظلوم بها منصور، والغني موفور، والعائل مجبور. فَسرَّ بذلك عمر وقال: لأنْ تكون البلدان كلها على هذه الصفة أحب إلي مما طلعت عليه الشمس[40].

وفي واقعنا المعاصر أذكر مثالين عمليين، الأول عن طبيب بيطري كفء أمين نزيه أعرفه منذ ما يزيد عن ربع قرن كان مكلفا من قبل الدولة برقابة اللحوم فأخبرني أنّه حكم بعدم صلاح بقرة لأحد التجار بعد أن سلخت في المسلخ ومع ذلك فإن صاحبها ألراد أن يرشيه بشيء من المال للمستقبل فرفض، وأذكر أني دخلت معه السوق ليشتري السمك فقال له أحد الرجال لماذا لم تأخذ في الصباح؟ فقال له الطبيب: أنا أشتري بمالي ولا آخذ من أحد. فلما انصرفنا، قال لي: ذاك الرجل هو موزع السمك بالجملة على التجار الصغار، وقد عرض عليّ ذلك لأغض الطرف عن البضاعة الفاسدة[41].

فبكفاءة ذالك الطبيب وأمانته، حافظنا على الأرواح والأموال التي تنفق على الدواء، وحافظنا على سير المؤسسات والإنتاج لأن الذي يتناول لحما فاسدا يمرض ويغيب عن مؤسسته.

والمثال الثاني، أني أعرف مهندسا في البناء ذكر لي أنّه عرض عليه مبلغ قدره (700000 دج)

---

[38] المصدر السابق: أبو عبيد ص 50.

[39] سيرة عمر بن عبدالعزيز: ابن عبد الحكم، ص 59.

[40] المرجع السابق: ص 111.

[41] حدث هذا منذ عشرين سنة، وأما اليوم فقد أصبحت الذمم تباع وتشترى.

ليوقع على مشروع بسيط فيه خلل من قبل رجل صيني؟ فرفض، وبذا يكون قد حافظ على مال الجزائر وأرواح شعبها.

ب- آثار إسناد الأمور لغير أصحابها: إذا أسند الأمر لغير أهله فانتظر الساعة كما ورد في الحديث، وهذا يعني خراب المجتمع، وقد اقتربنا من الساعة إن لم نتدارك أمورنا، ومن أمثلة ما يدل على تلك الآثار الخطيرة:

1- تدهور التعليم وضعف المستوى في السنوات الأخيرة في جميع المراحل، الإبتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي! والسبب في ذلك يرجع إلى أمور أهمها: ضعف الكفاءة وغياب الأمانة، وعدم استقرار المنظومة التربوية وغياب الشعور بالمسؤولية، والعاملان الأخيران يرجعان للأوليين.

2- الغش في الطرقات، وعلى سبيل المثال الطريق الجديد الذي يربط عين الباي ببصوف عبر المنطقة الصناعية فقد أعيد إصلاحه ما يزيد عن ثلاث مرات، وأما المشروع الضخم المتعلق بالطريق السريع – شرق غرب – فحدِّث ولا حرج.

3- المصانع التابعة للقطاع العام، أهملت حتى توقفت وطرد منها العمال وبيعت بالدينار الجزائري الرمزي، ولمن؟؟

4- مشاريع قروض تشغيل الشباب، الفكرة جيدة ولكنّه أسيء تطبيقها، ولذلك باءت بالفشل، وأكثر الذين استفادوا من القروض لم يسددوا ولم ينجحوا، وهذا ما صرح لي به المكلفون بهاته القروض في البنوك الفلاحية، والسبب في ذلك كله يرجع لأمور أهمها: القروض بُنيت على الربا، والله تعالى قال: { يمحق الله الربا ويربي الصدقات} [ ]، ضعف الخبرة عند بعض الشباب في المشاريع التي دخلوا فيها، ضعف الأمانة – إن لم أقل انعدامها – عند بعض الشباب، فنجد همه المال لا المشروع، فيستلم الأجهزة من هنا ويبيعها من هناك ثم يستهلك المال.

خامسا: تأخر أصحاب الكفاءات عن تولي المناصب وأثره السلبي على الفرد والمجتمع والمؤسسات:

إن مما زاد في تكريس الرداءة وإفساد المال العام والمؤسسات، إحجام الأمناء من أصحاب الكفاءات وتأخرهم عن تولي المناصب استنادا إلى نصوص نبوية نهت عن طلب الإمارة، فحملوها على ظاهرها دون الوقوف على تسببها وعلة النهي فيها فأساءوا فهمها ووقعوا في نقيض مقصودها، ومن هذه النصوص:

1- عن عبد الرحمن بن سمرة قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : " يا عبد الرحمن لا تسأل الإمارة. فإنك إن أعطيتها عن مسألة وُكِّلت إليها، وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها"[42].

2- عن أبي موسى قال: " أقبلت إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – ومعي رجلان من الأشعريين، أحدهما عن يميني والآخر عن يساري. فكلاهما سأل العمل – أي الإمارة – فقال: لن – أو–: لا نستعمل على عملنا من أراده، ولكن اذهب أنت يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس، فبعثه على اليمن ثم اتبعه معاذ بن جبل ... "[43].

قال الحافظ أبو العباس القرطبي، وسببه: أن سؤالها والحرص عليها مع العلم بكثرة آفاتها وصعوبة التخلص منها دليل على أنه يطلبها لنفسه ولأغراضه، ومَنْ كان هكذا أوشك أن تغلب عليه نفسه فيهلك، وهذا معنى قوله " وُكِّلَ إليها " ومن أباها لعلمه بآفاتها ولخوفه من التقصير في حقوقها وفَرَّ منها، ثم ابتلي بها، فيرجى له ألا تغلب عليه نفسه، وهذا معنى قوله " أعين عليها" – ثم قال – وهذا كله محمول على ما إذا كان هنالك جماعة ممن يقوم بها ويصلح لها. فأما لو لم يكن هنالك ممن يصلح لها إلا واحد لتعيين ذلك عليه، ووجب أن يتولاها، ويسألَ ذلك، ويخبر بصفاته التي يستحقها بها من العلم والكفاية وغير ذلك. كما قال يوسف عليه السلام:{ قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم } [يوسف 55][44].

وقال القرطبي المفسر: إن يوسف عليه السلام إنما طلب الولاية لأنه علم أنه لا أحد يقوم مقامه في العدل والإصلاح وتوصيل الفقراء إلى حقوقهم فرأى أن ذلك فرض متعين عليه، فإنه لم يكن هنالك غيره،

---

[42] رواه مسلم في كتاب الإمارة والبيع، باب النهي عن سؤال الإمارة والحرص عليها... رقم 1652.

[43] رواه مسلم في كتاب الإمارة والبيعة ... رقم 1733.

[44] المفهم لما أَشْكَل من تلخيص كتاب مسلم لابن العباس القرطبي 16/4.

وهكذا الحكم اليوم، لو علم الإنسان من نفسه أنه يقوم بالحق في القضاء أو الحِسبة ولم يكن هناك من يصلح ولا يقوم مقامه لتعين ذلك عليه، ووجب أن يتولاها ويسال ذلك"[45].

وقال المازري: يجب على من كان من أهل الاجتهاد والعدالة السعي في طلب القضاء إن علم أنه إن لم يله ضاعت الحقوق أو وليه مَنْ لا يحل أن يتولى، وكذلك إن كان وليه مَنْ لا تحل توليته ولا سبيل لعزله إلا بطلب اهله"[46].

وقال الشيخ ابن عاشور: وهذه الآية أصل لوجوب عرض المرء نفسه لولاية عمل من أمور الأمة إذا علم أنه لا يصلح له غيره لأن ذلك من النصح للأمة، وخاصة إذا لم يكن ممن يُتَهَم على إيثار منفعة نفسه على مصلحة الأمة"[47].

فتلخص من أقوال العلماء، أن النهي في الحديث خاص بمن سأل الإمارة والمنصب وهو حريص على ذلك مع وجود غيره المكافىء له خشية أن يستغل ذلك في تحقيق مصالحه على حساب مصالح الأمة، ولذلك قال النبي – عليه الصلاة والسلام – حين سأله أن يستعمله، " يا أبا ذر إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة، إلا مَنْ أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها"[48]، والواقع مطابق لما قاله الذي لا ينطق عن الهوى – صلى الله عليه وسلم – فقلَّ مَن يحرص عليها ثم يؤدي حقها.

وأما إذا لم يوجد غيره وكان أهلا لها، أو وجد غيره ولكنه دونه في الكفاءة تعيَّن عليه أن يعرض نفسه ويتولى المنصب لحفظ مصالح الأمة.

---

[45] الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 216/9.

[46] انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور 1029/7.

[47] المرجع السابق 9/7.

[48]

سادسا: سبل إيجاد الرجل الكفء الأمين:

ما أيسر وصف الداء وما أصعب الوصول إلى إيجاد الدواء ولكنه ليس مستحيلا إذا وجدت الهمة وصدق النية لقوله – عليه الصلاة والسلام – : " المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير استعن بالله ولا تعجز".

وبناء على ذلك، فالسبل تتلخص في النقاط الآتية:

1- العناية بالتعليم في جميع مراحله ومختلف تخصصاته، ويكون ذلك بإعادة النظر في مناهجه وبإعادة الاعتبار للأساتذة والباحثين ماديا ومعنويا، وإنشاء مراكز للبحوث وتجهيزها بأحدث المعدات لاستقطاب الكفاءات والعقول المفكرة التي ألجأتها الظروف لهجرة بلدها الحبيب.

2- التربية الإيمانية التي تجعل الكفء يستشعر رقابة الله في كل مكان، فيتقن عمله ويخدم أمته، ولا يخون بلده وشعبه مهما كانت المساومات، وتجعل الضعيف في تخصصه يبذل ما في وسعه ليتدارك النقص ويتحسن شيئا فشيئا، ويتعين علينا في هذه الحالة تعميم مادة التربية الإسلامية أو الثقافة الإسلامية في المرحلة الجامعية وفي جميع التخصصات.

3- رقابة الدولة، وهو ما يعرف في الإسلام " بنظام الحِسبة "، وهو معمول به في القانون الجزائري إلا أنه ضعف في السنوات الأخيرة لفساد الذمم، والواجب علينا إحياؤه وتفعيله، وقد روى الترمذي في سننه أن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – قال: لا يَبِع في سوقنا إلا مَنْ تفقه في الدين"[49]. وقد الإمام مالك – رضي الله عنه – يأمر الأمراء فيجمعون التجار والسوقة ويعرضون عليه، فإذا وجد أحدا منهم لا يفقه أحكام المعاملات ولا يعرف الحلال من الحرام أقامه من السوق وقال له: تعلم أحكام البيع والشراء ثم اجلس في السوق، فإن من لم يكن فقيها أكل الربا، شاء أم أبى"[50].

---

[49] جامع الأصول 375/1.

[50] حاشية كنون مع حاشية الرهوني 302/9.

4- توعية الجماهير عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بخطورة الفساد المالي[51] على الفرد والمجتمع لاسيما المال العام الذي يتهاون في المحافظة عليه كثير من الناس بحجة أنه مال الدولة، وقد غفلوا على أن الدولة هي الشعب وأن الذين يديرون شؤونها هم من الشعب.

5- تحسين مستوى المعيشة لدى جميع أفراد الشعب، وفتح فرص العمل للشباب حتى لا يمد يده لمال غيره ومؤسسات الدولة، وكما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : " كاد أهل الفقر أن يكون كفرا ". وقال: " واتقوا الشح فإنه أهلك من كان قبلكم حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم "[52]، فعلى أولياء الأمور أن يكونوا أسخياء على شعوبهم حتى يعفوهم عن الطمع ويخلصوهم من الفساد والإفساد.

ومسؤولية ما ذكرته تقع على الجميع حكاما ومحكومين لقول المصطفى – عليه الصلاة والسلام– : " ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالأمير الذي على الناس راع، وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عنهم، والمرأة راعية في بيت بعلها وولده، وهي مسؤولة عنهم، والعبد راع على مال سيده وهو مسؤول عنه، ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"[53].

سابعا: نتائج البحث ومقترحاته:

1- الكفاءة والأمانة ركنان أساسيان لتولي المناصب والمسؤوليات، بها يعمر الكون وتطيب الحياة، وبفقدها أو أحدهما يحل الدمار والخراب والفساد.

---

[51] انظر: الرشوة وأثرها السلبي على المجتمع والدولة وكيف نعالجها للدكتور سليم هاني منصور ص 71،72.

[52]

[53] رواه مسلم في كتاب الإمارة والبيعة، باب فضل الإمام المقسط... وقوله " كلكم راع " رقم 1829.

2- إصلاح ما فسد من المؤسسات صعب المنال ولكنه قابل للإنجاز والتحقيق إذا تكاتفت الجهود وصدقت النوايا واستعانت بالله.

3- تفعيل لجان الرقابة العامة، مع إنشاء لجنة رقابة مستقلة خاصة بكل مؤسسة.

4- ربط العلوم بالتربية الإيمانية في جميع المراحل، بما في ذلك الجامعات مع إعادة صياغة المناهج والبرامج على وفق ما يخدم ذلك.

5- إعادة الاعتبار إلى الكفاءات العلمية ماديا ومعنويا وتتويج ذلك بإنشاء مراكز للبحوث وتجهيزها بأحدث المعدات لاستقطاب الكفاءات العلمية والعقول الجزائرية المفكرة المغتربة.

6- تفعيل مبدأ التداول على إدارة المؤسسات العلمية والاقتصادية وفق معايير علمية.

7- تحسين مستوى الدخل للأفراد وإيجاد مناصب الشغل للطاقات الهائلة من الشباب ليتسنى لهم المساهمة في بناء الأسر والمجتمع.

والحمدلله الذي بفضله تتم الصالحات.

وكتبه محمد بوركاب.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم:

1- لسان العرب لابن منظور، دار إحياء التراث العربي، ط 3 (1403 هـ - 1993 م) بيروت- لبنان.

2- سيرة عمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم، تحقيق أحمد عبيد، دار العلم للملايين ط 5 بيروت- لبنان.

3- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناجي، دار الفكر، - لبنان.

4- جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، دار الفكر، ط 2 (1403 هـ - 1986 م) دار الكتب العلمية بيروت.

5- الأموال للقاسم بن سلام ط 1 (1406 هـ - 1986 م) دار الكتب العلمية بيروت.

6- البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم، دار المعرفة بيروت.

7- الفروق لشهاب الدين القرافي، دار المعرفة بيروت.

8- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد، تحقيق فريد الجندي ط1 (1425 هـ - 2004 م)دار الحديث القاهرة.

9- الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي ط 1 (1407 هـ - 1987 م) دار الكتاب العربي بيروت.

10- المغنى لابن قدامة ط 1 (1403 هـ - 1983م) دار الكتاب العربي بيروت.

11- مختار الصحاح للرازي، تحقيق د/ مصطفى ديب البغا، دار العلوم دمشق.

12- القاموس المحيط للفيروز آبادي ط 2 (1407 هـ - 1987 م) مؤسسة الرسالة بيروت .

13- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، صححه أحمد عبد العليم البردوني ط (1372 هـ - 1952 م).

14- التفسير الكبير لفخر الدين الرازي، تحقيق عماد زكي البارودي المكتبة التوفيقية مصر.

15- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع تونس.

16- صحيح الإمام البخاري، تحقيق د/ مصطفى ديب البغا، دار العلوم دمشق.

17- صحيح الإمام مسلم، تحقيق فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية بيروت ط (1413 هـ - 1992 م).

18- سنن أبي داوود، تحقيق عزت الدعاس ط1 (1418 هـ - 1997 م) دار ابن حزم بيروت.

19- سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر ط1 (1419 هـ - 1999 م) دار الحديث القاهرة.

20- مسند الإمام أحمد، فهرسة الألباني، المكتب الإسلامي بيروت.
21- المستدرك على الصحيحين للحاكم، إشراف د/ يوسف المرعشلي، دار المعرفة بيروت.
22- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي، تحقيق محي الدين مستو وآخرون، ط 2 (1420 هـ - 1999 م) دار ابن كثير دمشق.
23- قصص الأنبياء للشيخ محمد متولي الشعراوي، دار الكتب العلمية بيروت.
25- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي، ط 3 (1404 هـ - 1914 م) المكتب الإسلامي بيروت.
26- خلق المسلم للشيخ محمد الغزالي، ط 15 (1408 هـ - 1987 م) مكتبة رحاب الجزائر.
27- الرشوة وأثرها السلبي على المجتمع والدولة وكيف نعالجها د/ سليم هاني منصور ، ط1 (1430 هـ - 2009 م) دار البشائر الإسلامية بيروت.